قناعة حكومية بضرورة تغيير نموذجها الحالي بمشاركة القطاع الخاص

« بيتك للأبحاث » : الرعاية الطبية بالكويت استثمار المستقبل .. والإنفاق سيتجاوز 5 مليارات دولار في 2016

■ قطاع الرعاية الصحية لا يزال في مرحلة التطوير بعد أن شهد نمواً سريعاً خلال السنوات القليلة الماضية

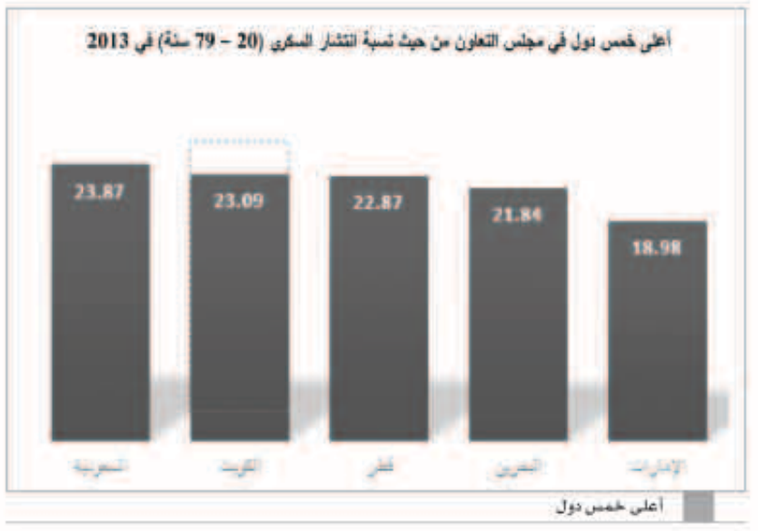

أعلى خمس دول

الطلب على الرعاية الصحية

شدد تقرير اصدرته شركة «بيتك للابحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» على ان قطاع الرعاية الصحية في الكويت يحمل فرصا جيدة خلال الفترة المقبلة رغم ما يواجهه القطاع من تحديات ومصاعب ابرزها قلة المعروض حيث يوجد 20 سريرا لكل 10 الاف شخص بالاضافة إلى نقص الكوادر الفنية من العمالة الوطنية و تزايد الانفاق على العلاج بالخارج الذى يستهلك سنويا نحو 10 في المئة من ميزانية وزارة الصحة.

وتدل المؤشرات على أن زيادة النمو السكاني وارتفاع نسبة من يقارب سنهم الشيخوخة بين السكان مع ارتفاع معدل انتشار عوامل المخاطر المتعلقة بالرعاية الصحية من الدرجة الثالثة، سوف تؤدي إلى زيادة هائلة ومطردة في نفقات الرعاية الصحية ما دفع الحكومة ووزارة الصحة لتنفيذ خطة لأجل 5 سنوات تهدف إلى إصلاح نظام الرعاية الصحية ترتكز على الإصلاح التنظيمي من خلال هيئة الكويت الوطنية للصحة والإصلاح المالي عبر أنظمة تأمين للمواطنين والوافدين وتحسين الخدمات بتنفيذ البرامج التوسعية الكبرى .. وفيما يلي التفاصيل

سجلت الكويت ثالث أكبر إجمالي إنفاق على الرعاية الصحية بين دول مجلس التعاون الخليجي بعد الإمارات وقطر. ويتوقع زيادة الطلب على خدمات الرعاية الصحية في الكويت بشكل ملحوظ على المدى القريب على خلفية زيادة عدد السكان في البلاد. وأنفقت الحكومة بالفعل في عام 2011 نحو 3 مليارات دولار على الرعاية الصحية، ويتوقع أن يتجاوز انفاقها 5 مليارات دولار في عام 2016. هذا وقد أعلنت وزارة الصحة الكويتية عن إنفاق مبلغ 4 مليارات دولار في ميزانيتها للسنة المالية 2012/2013 وهو ما يزيد عن نسبة 80 في المئة من الإنفاق على الرعاية الصحية في البلاد. وتشير التقديرات إلى انفاق 10 في المئة من الميزانية على العلاج في الخارج لذلك العام.

ويوجد حاليا في مستشفيات الكويت 20 سريرا لكل 10.000 شخص، مما يمثل قلة في المعروض والذي يثير بدوره قلقا شديدا خاصة في ظل النمو السكاني وتزايد أعباء الأمراض. وعلى الرغم من أن معظم السكان حاليا من الشباب، فإن السمنة والأمراض المزمنة ذات الصلة تعد من القضايا الضخمة التي تحتاج إلى معالجة تبعا لذلك. ففي يناير 2011، أعلنت الحكومة أنها تعمل على وضع استراتيجية لتطوير نظام الرعاية الصحية ضمن خطة التنمية في البلاد. كما يتوقع أيضا أن تشجع الحكومة الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل توسيع الخدمات الصحية ويشمل تحديث المرافق الحالية وبناء مستشفيات ومراكز صحية جديدة.

وتشير التوقعات إلى نمو عدد السكان في الكويت بنسبة 36.3 في المئة بحلول عام 2025 وبنسبة 95.1 في المئة بحلول عام 2050 في ضوء تسارع وتيرة النمو السكاني بين المواطنين وزيادة تدفق المغتربين المشاركين في دعم الاقتصاد. وفي ظل الزيادة السكانية، يتوقع أن ترى الكويت تحولا في الوضع الديموغرافي، وأن تشهد الفئة العمرية التي تتجاوز سن الـ 65 أسرع وتيرة من حيث معدل النمو. وسيتزامن مع هذا التحول في الوضع الديموغرافي حاجة إلى تقديم المزيد من خدمات الرعاية الصحية والأنشطة ذات الصلة. وقد أورد الاتحاد الدولي لمرض السكري، في تقرير له سنة 2013، أن نحو 23.09 في المئة من سكان الكويت الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 و 79 عاما يعانون من مرض السكري، وهو الخطر الأكثر مدعاة للقلق بين العديد من الأمراض المرتبطة بالرعاية الطبية من المرتبة الثالثة. وتدل المؤشرات على أن زيادة النمو السكاني وارتفاع نسبة من يقارب سنهم الشيخوخة بين السكان جنبا إلى جنب مع ارتفاع معدل انتشار عوامل المخاطر المتعلقة بالرعاية الصحية من الدرجة الثالثة، سوف تؤدي إلى زيادة هائلة ومطردة في نفقات الرعاية الصحية.

هناك إدراك متزايد أنه فيما يتعلق بديناميكيات النظام الصحي في الكويت، فإن نموذج الرعاية الحالي قد وصل إلى أقصى حد له. حاليا، وتعمل وزارة الصحة الكويتية في الوقت الراهن على تنفيذ خطة لأجل خمس سنوات تهدف إلى إصلاح نظام الرعاية الصحية ترتكز بصورة أساسية على ما يلي:

الإصلاح التنظيمي – هيئة الكويت الوطنية للصحة

الإصلاح المالي – أنظمة تأمين للمواطنين والوافدين

تحسين الخدمات – البرامج التوسعية الكبرى

في إطار الإصلاح التنظيمي، تقوم وزارة الصحة بإنشاء هيئة صحية وطنية مستقلة تعمل على توجيه الجهود الرامية إلى تطوير قطاع الرعاية الصحية في البلاد. ومن المتوقع أن تضطلع الهيئة بدور في إنشاء بنية تحتية تنظيمية دولية معترف بها مع القدرة على الرقابة. وستقوم الهيئة الصحية بالكويت بإنشاء إطار تنظيمي على أساس التشريعات المطبقة والمعمول بها والتي سوف يتم تحديثها وتعزيزها باستمرار من خلال وضع معايير متوافقة مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

وللحد مع ارتفاع تكاليف خدمات الرعاية الصحية، قامت وزارة الصحة بإصلاح دورها كممول أو كمؤمن لخدمات الرعاية الصحية. ويتم ذلك من خلال إدخال نظم التأمين الصحي الإلزامي، والذي يعتبر تنفيذه أحد المحفزات الرئيسية لإصلاح القطاع ككل. وفي إطار الإصلاح الجديد، أدخلت وزارة الصحة كيانين سوف يساعدان الحكومة على تنويع تمويل نفقات الرعاية الصحية للوافدين والمواطنين.

وسيتم إنشاء شركة للتأمين الصحي الكويت لإدارة التأمين وتوفير الرعاية للوافدين النحو على المنصوص عليه في القانون رقم لسنة 1999. وتعمل الحكومة على تفويض شركة أوشركات بتقديم الرعاية الصحية للمواطنين عن طريق إنشاء شركة للتأمين الصحي الخاص. يتم طرح نسبة 50 في المئة منها على ائتلافات القطاع الخاص مع وجود رغبة قوية في أن يكون الائتلاف يحتوى على شريك أجنبي لديه سجل حافل من الإنجازات والنجاح في تقديم المنتجات والخدمات والحلول الخاصة بالتأمين الصحي بصورة فعالة على المستويين الإقليمي والدولي.

كما انه وفي إطار هذا الإصلاح، سيكون هناك حاجة إلى زيادة عدد الأسرة في المستشفيات بنحو 125 في المئة، وذلك لتلبية تزايد انتشار الأمراض التي تتطلب رعاية من الدرجة الثالثة.

هذا ولا يزال قطاع الرعاية الصحية في الكويت في مرحلة التطوير بعد أن شهد نموا سريعا خلال السنوات القليلة الماضية. كما يبدو واضحا أن الاستثمارات في قطاع الرعاية الصحية ستزداد بشكل مطرد على مدى السنوات المقبلة مدعومة بخطة التنمية الصحية. وتواصل الحكومة إحرازها للتقدم في خططها الرامية إلى خصخصة أجزاء من خدمات الرعاية الصحية في الكويت، في محاولة منها لتخفيف العبء على مرافق الرعاية الصحية العامة. ومن المتوقع أن يزداد الطلب على الرعاية الصحية في الكويت من 18.5 مليون حالة تلقي علاج في 2008 إلى 61.3 مليون حالة تلقي علاج في 2025، وعلاوة على التغيرات التي طرأت ولا تزال على الوضع الديموغرافي وزيادة انتشار الأمراض المعاصرة، من بين العوامل التي تؤدي إلى زيادة الطلب على خدمات الرعاية الصحية تلك التحسينات التي تطرأ على العملية التنظيمية للرعاية الصحية وزيادة وانتشار الوعي بين المواطنين والمقيمين بالإضافة إلى زيادة الدخل المتاح للإنفاق كنتيجة للاحتياطيات النفطية الكبيرة بالكويت.

إن التحديات لا تزال قائمة في قطاع الرعاية الصحية. ويأتي النقص الحالي في عدد موظفي الخدمات الطبية في قطاع الرعاية الصحية في الكويت من بين التحديات الرئيسية للقطاع والتي يمكن أن تحد من النمو. وقد تضخمت المخاوف بشأن عدم كفاية الطاقم الطبي في ظل الاعتماد الكبير على المغتربين العاملين في الحقل الطبي، مما يمثل تحديات وصعوبات منها الاختلاف في الثقافة والممارسات الطبية وكيفية العناية بالمرضى. كما أن زيادة معدلات الحالات العلاجية المسافرة إلى الخارج تعد من ضمن تحديات القطاع، فالأموال التي تنفق للعلاج بالخارج يمكن استغلالها بصورة أخرى للمساهمة في النمو وتعزيز السوق المحلية للرعاية الصحية. وتشير الدراسات إلى أن السفر للخارج لتلقي العلاج الطبي يرجع بصورة أساسية إلى عدم توافر المهارات الكافية والخبرات المتخصصة بين أعضاء الخدمات الطبية في السوق المحلي. ووفقا لوزارة الصحة، قدمت الحكومة نسبة 10 في المئة من ميزانيتها في 2012–2013 للعلاج بالخارج. وترى أن قطاع الرعاية الصحية في الكويت في حاجة إلى مواصلة التطوير والتحديث لضمان الحفاظ على ارتفاع مستويات الرعاية الطبية المقدمة والتي اعتاد عليها المواطن والوافد، وتراقب وزارة الصحة عن كثب مستويات الرعاية الصحية المقدمة في القطاعين العام والخاص لضمان المحافظة على صحة ورفاهية السكان. وبصورة عامة، فلا زلنا ننظر إلى قطاع الرعاية الصحية في الكويت بصورة إيجابية على المدى الطويل.

عدد المستشفيات

■ الكويت سجلت ثالث أكبر إجمالي إنفاق على الرعاية الصحة بين دول مجلس التعاون الخليجي بعد الإمارات وقطر

« التسليف والادخار» يشارك في معرض المطبوعات و الإصدارات الحكومية

بنك التسليف و الادخار

تنطلقت فعاليات «معرض المطبوعات والإصدارات الحكومية» ، الذي ينظمه المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب على مدى يومين في مكتبة الكويت الوطنية.

ويشارك في المعرض بنك التسليف و الادخار ، بعدد كبير من الاصدارات والمطبوعات التي تؤرخ لمسيرة البنك منذ تأسيسه في العام 1960 ، وحتى الآن.

ويأتي المعرض ضمن استعدادات المجلس الوطني لإقامة فعاليات مهرجان القرين الثقافي العشرين الذي سيقام خلال الفترة من 7 الى 25 فبراير المقبل تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، والذي يقام بشكل سنوي سعيا الى تعزيز الوعي المجتمعي بقيمة وأهمية المطبوعات الحكومية ودعما للتواصل والتكامل مع الوزارات والهيئات الرسمية والمؤسسات البحثية و العلمية .

وأكد المدير العام لبنك التسليف و الادخار صلاح المضف حرص البنك على المشاركة في مثل هذه الفعاليات والأنشطة ، كونها تحقق أكثر من هدف وغاية ، لافتا إلى أنها فرصة مناسبة لاطلاع المواطنين الكويتيين من رواد المعرض على تاريخ البنك ومسيرته الحافلة بالعطاء على مدى أكثر من نصف قرن، وتسليط الضوء على الكثير من الأدوار والمهام و الخدمات والمسؤوليات التي اضطلع بها بنجاح على مدى عقود وإذا كان الكويتيون قد عرفوا البنك « منذ سنوات طويلة، فإن الأجيال الشابة ربما لم تتح لها فرصة التعرف على هذه المسيرة بالشكل الكافي .

وأضاف : إن البنك لديه قائمة حافلة و ثرية بالمطبوعات التي تروي قصته وسيشارك بكم كبير منها وسيضع الكثير من هذه الوثائق والمعلومات تحت بصر الجمهور للاطلاع عليها .

وقال المضف في تصريح صحافي: إن البنك سيعرض مجموعة من الاصدارات و المطبوعات التي تتناول فكرة تأسيسه و خروجه إلى النور وتطوره و نموه و التغيرات التي صاحبته على الصعيد التشريعي ، وتاريخ مجالس اداراته و الزيادات التي أقرت على رأسماله ، فضلاً عن التغيرات التي حدثت على صعيد الفئات المستفيدة و قيم القروض و الهبات و المنح التي يقدمها ، هذا بالإضافة إلى البروشورات والكتيبات الارشادية عن أنواع القروض و شروط منح كل منها و كيفية الحصول عليها و كلها اصدارات مفيدة تزود المواطن بالثقافة اللازمة للتعامل مع البنك وادارة قرضه .

وأوضح المضف أن مثل هذه المعارض والفعاليات تعد فرصة جيدة لموظفي البنك والعاملين فيه للتفاعل مع الجمهور عن قرب و تلمس احتياجات المواطنين بشكل مباشر و من دون وسطاء كما أنها تفتح أبوابا رحبة أمام العاملين في البنك - لا سيما من الشباب - للارتقاء بمهاراتهم وصقل مواهبهم وقدراتهم من خلال الاحتكاك المباشر وهي مهارات مطلوبة في الموظفين الذين يعملون في قطاعات خدمية ذات ارتباط وثيق بالمواطن و متطلباته الحياتية .

و اعتبر المضف المعرض بمثابة « ورشة عمل» للتعرف على الاصدارات الحكومية في مختلف الأجهزة و المؤسسات ، على نحو يتيح المجال لكل منها لتطوير المطبوعة الحكومية و تحديثها و الاستفادة من التطورات التكنولوجية الهائلة بما يحسن من جودتها و خصائصها الفنية فيما يتعلق بالشكل والمؤثرات الطباعية والاخراج الفني ، وبحيث تكون محببة وجاذبة للقارئ للاطلاع عليها لا سيما في ظل تطور وسائل الاعلام و الاتصال الذي تراجع معه دور المطبوعات باشكالها كافة.

وختاما دعا المضف جمهور المتعاملين مع البنك وسائر المواطنين إلى زيارة جناحه في المعرض الذي سيختتم غدا ، وعرض ما لديهم من تساؤلات واستفسارات واقتراحات ، مبديا ترحيب البنك بها واستعداد فريقه في المعرض للرد عليها .

« المزيني » تطلق عروضاً خاصة للجالية المصرية

أعلنت شركة المزيني للصيرفة، الرائدة في مجال الصيرفة والتحويلات المالية، مؤخرا، عن إطلاقها عرضا جديدا وخاصا لأبناء الجالية المصرية في الكويت وذلك ضمن الفعاليات المقررة في عام 2014 دعما للاقتصاد المصرى

من أجل تلبية احتياجات عملائها الذين تربطهم بالكويت علاقات قوية، قامت شركة المزيني بإلغاء رسوم التحويلات المالية بالجنيه المصري إلى كافة البنوك في مصر . يسري هذا العرض خلال 27 يناير فقط في جميع فروع المزيني. إضافة إلى ذلك، سيحصل العملاء على خصم بنسبة 25٪ على جميع التحويلات المصرفية بالجنيه المصري إلى أي بنك في مصر بدءا من تاريخ 28 يناير حتى نهاية فبراير من هذا العام. إن شركة المزيني للصيرفة احدى الشركات الرائدة في مجال صرف العملات الأجنبية في الكويت لأكثر من 70 عاما، و لديها الآن 59 فرعاً في جميع أنحاء الكويت. ولضمان رضى العملاء يستقبل فرع الشركة في مجمع 360 العملاء في ايام الإسبوع من الساعة العاشرة صباحا وحتى العاشرة مساءً و في عطلة نهاية الاسبوع يعمل الفرع من الساعة العاشرة صباحا وحتى الحادية عشرة مساءً. بينما يستقبل فرع الشركة العملاء في مجمع الأفنيوز من الساعة التاسعة صباحا حتى الثانية عشرة من منتصف الليل على مدار الاسبوع. ،إلى جانب فرعي المطار، القادمون والمغادرون والذي يعمل 24 ساعة على مدار 7 أيام في الأسبوع، من أجل تقديم خدمة متكاملة لعملائها.

شعار المزيني

مجلس الإدارة يوصي بتوزيع نسبة 45 في المئة من رأس المال

آل ثاني : 1.3 مليون ريال أرباح بنك الدوحة خلال 2013

فهد آل ثاني

قال رئيس مجلس إدارة بنك الدوحة فهد بن محمد بن جبر آل ثاني بان مجلس الإدارة قد في اجتماعه الذي عقد بتاريخ 2014/1/20 مسودة البيانات المالية المدققة لعام 2013. كما صرح بان صافي أرباح البنك عن عام 2013 قد بلغت 1.313 مليون ريال قطري بالمقارنة مع 1.305 مليون ريال قطري عام 2012 اي بنسبة نمو تعادل 0.6 في المئة. وقال ايضا بان المجلس قد قرر في ذات الاجتماع تقديم توصية للجمعية العامة للموافقة على توزيع ارباح نقدية على المساهمين بنسبة 45 في المئة من رأس المال المدفوع أي بواقع 4.5 ريالات قطرية للسهم الواحد.

كما قال بان البنك قد حقق نسب نمو ملحوظة بكافة المؤشرات المالية، حيث ارتفع إجمالي الموجودات من 55.2 مليار ريال قطري عام 2012 إلى 67 مليار ريال قطري عام 2013 أي بنسبة نمو تعادل 21.3 في المئة وارتفع إجمالي السلف والقروض من 33.8 مليار ريال قطري عام 2012 إلى 41.1 مليار ريال قطري عام 2013 اي بنسبة نمو تعادل 21.8 في المئة. كما قال بان الودائع قد نمت بنسبة 23.6 في المئة حيث ارتفع إجمالي الودائع من 34.4 مليار ريال قطري عام 2012 إلى 42.5 مليار ريال قطري عام 2013 وبلغ إجمالي حقوق المساهمين كما في نهاية العام مبلغ 11.3 مليار ريال قطري أي بنسبة زيادة قدرها 49.3 في المئة عن العام السابق.

وقال أيضا أن البنك قد حقق نسبة نمو في الإيرادات التشغيلية تعادل 5 في المئة حيث ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية من 2.4 مليار ريال قطري عام 2012 إلى 2.5 مليار ريال قطري عام 2013. وقال بان متوسط العائد على السهم من الأرباح قد بلغ 5.29 ريال قطري وان نسبة العائد على متوسط حقوق المساهمين بلغت 17.9 في المئة ونسبة العائد على متوسط الموجودات بلغت 2.18 في المئة.

كما قال سعادته بان البنك قد نفذ قرار الجمعية العامة غير العادية للمساهمين الصادر بتاريخ 24 نوفمبر 2013 واصدر في نهاية شهر ديسمبر المنصرم أدوات راس مال اساسي بمبلغ 2 مليار ريال قطري مؤهلة كراس مال اساسي إضافي وفقا لشروط ومتطلبات السادة مصرف قطر المركزي، وقال بان هذا الإصدار سوف يساهم في تقوية وتعزيز قاعدة رأس مال البنك الأساسي ونسبة كفاية راس المال كما سيعزز من إمكانيات البنك في تحقيق أهدافه الاستراتيجية ومن المنافسة.

لقد أكد الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني بان البيانات المالية المدققة وصافي الأرباح المعلن عنها ونسبة توزيع الأرباح المقترحة هي جميعا مرهونة بموافقة الجهات الرقابية ذات الاختصاص والجمعية العامة للمساهمين، كما أكد أيضا بان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية سوف يعملان معا على تحقيق المزيد من الإنجازات وتحقيق ما تم وضعه من أهداف في استراتيجية البنك للسنوات الثلاث القادمة.